# التكتلات الاقتصادية الإقليمية وانعكاساتها على بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي قراءة في واقع تجربة الاتحاد الأوربي

**د. طالم صالح**
**المركز الجامعي، تيسمسيلت**

**الملخص:**

يعالج هذا المقال إحدى المواضيع الأكثر إثارة للجدل بين أوساط الاقتصاديين والأكاديميين، والمتمثلة في الآثار التي تحدثها ظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية على الدول الأعضاء وغير الأعضاء فيها،إذ ينظر فريق وعلى رأسهم الاقتصادي الأمريكي (Paul 1953 Krugman) الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد (2008)،أن حجم الآثارالتي تجنيها الدول من خلال إنشائها أو انخراطها في تكتل اقتصادي إقليمي قائم هي آثارايجابية غير قابلة للنقاش، وذلك إيمانا وقناعة بأن هذا النوع من التكتلات يعتبر بمثابة أداة بناءة لتفعيل التجارة متعددة الأطراف مابين الدول الأعضاء مما يؤدي إلى دفع عجلة التنمية ومن ثم زيادة الرفاهية الاقتصادية.

بالمقابل يرى فريق آخر أن هذا النوع من التكتلات قد أصبح يشكل مصدر قلق بالنسبة لكافة الدول خاصة الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة، وهذا نظرا لما قد يتولد عنها من آثار سلبية معيقة لمسيرة تحرير التجارة على المستوى العالمي، حيث يرى هؤلاء أن هذه التكتلات أصبحت تشكل "حصون / قلاع " في وجه النظام التجاري المتعدد الأطراف وذلك نتيجة لإلغائها الحواجز التجارية فيما بين الدول الأعضاء وإبقائها مع الدول غير الأعضاء، ويدعم هذا الاتجاه كل من الخبير الهندي البارز في الاقتصاد الدولي ( Jagdish Bhagwati 1934 ).

أمام هذا الجدل المثار جاءت هذه الدراسة لبحث الأسس النظرية ومناقشة الأدلة الميدانية لمختلف الآثار التي تحدثها هذه الظاهرة على مختلف الدول الأعضاء وغير الأعضاء، ومن ثم محاولة عرض وجهة النظر الوسطية بهدف تعظيم المكاسب التي يمكن للدول الأعضاء جنيها، والتقليل قدر المستطاع من الآثار السلبية التي تكتنف مثل هذه العملية، ونظرا لتعدد المحاولات التي عرفتها هذه الظاهرة عبر قارات العالم فان بحثنا في هذه الدراسة سيقتصر على عرض تجربة الاتحاد الأوربي من خلال رصد أثارها، وهي التجربة التي يشهد لها أهل الاختصاص بأنها نموذجا ناجحا ورائدا في مجال إقامة التكتلات الاقتصادية الإقليمية.

الكلمات الدالة:التكتلات الاقتصادية الإقليمية، المنظمة العالمية للتجارة، الاتحاد الأوروبي..

Abstract:

This article addresses one of the most controversial topics among economists and academics, and that about the effects of regional economic blocs on the member States and non-member states of a region. as on hand some economists chief among them U.S. economist and Nobel Prize laureate in economics (2008) Paul Grugman, think that countries benefit in an incontestable way from the effects that occur through the creation of regional economic clusters basing on the belief that this kind of blocs may become a constructive tool to activate the multilateral trade activity leading to growth and development which will increase economic welfare of Member States.

On the other hand some economists believe that such economic blocs have become a source of concern for all countries, in particular members of the World Trade Organization, and this is because of the negative effects they could bring by hindering the liberalization trade on a global level, the reason from their perspective is that these conglomerates act as barriers against the multilateral trading system as a result of the lifting of trade barriers

between member countries and preserving them with non-members, this vision is supported by the prominent Indian expert in international economics (Jagdish Bhagwati 1934).

Faced with this controversy, this study was conducted to examine the theoretical foundations and discuss the real world evidence of the various effects of this phenomenon on different member and non-member countries of such blocs, we try also to examine a moderate point of view in order to maximize the gains that Member States could achieve, and to minimize the negative impacts that could accompany such a process. Due to the multiple attempts in establishing economic clusters across different continents of the world, our research in this study will be limited to European Union experience in establishing an economic bloc by monitoring it effects, an experience that is considered by experts as a successful model and a leading example in the establishment of regional economic blocs.

Key words: regional economic clusters, the World Trade Organization, European Union...

**مقدمة:**

إن المتتبع للأوضاع الاقتصادية خلال الآونة الأخيرة يرى أن البيئة الاقتصادية العالمية أصبح يسودها نمطين متناقضين في مسار العلاقات الاقتصادية الدولية، يتجلى النمط الأول من خلال النزوع العالمي نحو إقامة علاقات اقتصادية حرة على المستوى العالمي تلغى فيها جميع الحدود الفاصلة بين الاقتصاديات الدولية سعيا إلى تحريرها من كل القيود التي تعيق انسياب وتحرك السلع والخدمات ورؤوس الأموال ...الخ، أما النمط الثاني فيتجلى من خلال تكوين تكتلات اقتصادية إقليمية بين مجموعات الدول المتجانسة- على الأغلب- اقتصاديا واجتماعياً وسياسياً، تتكون في إطارها ترتيبات إقليمية جديدة تشكل نظما أكثر فاعلية في النظام الاقتصادي العالمي المعاصر.

إن التوجه المتزايد في العقود الأخيرة نحو تبني أسس النمط الثاني -التكتلات الاقتصادية الإقليمية- لدى غالبية الدول ليس بالظاهرة الجديدة في مسار العلاقات الاقتصادية الدولية، بل أنها تعود إلى بداية القرن العشرين وتحديدا بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أن الجديد فيها هو تنامي تلك الظاهرة بقوة كبيرة نتيجة لاندفاع دول العالم نحو إنشاءها أو الانضمام إلى القائم منها، وارتبط هذا التنامي وتعزز بعد خضوع كل من الدول المتقدمة والنامية لشروط منظمة التجارة العالمية، فضلا عن خضوع قسم كبير من الدول النامية لشروط صندوق النقد الدولي والبنك العالمي الخاصة بإعادة جدولة الديون وما ترتب عنها من التزام ببرامج الخصخصة والتكييف الهيكلي...الخ.

ضمن هذا السياق؛ نجد أن العلاقات الاقتصادية الدولية قد عرفت نشاطا واسع النطاق على صعيد تكوين التكتلات الاقتصادية سواء في إطار ثنائيأو إقليميأو شبه إقليمي في شكل تجمعات لا تكتسبصفة الإقليميةالمباشرة وإنما تجمع بين مجموعة من الدول ذات التفكير المتشابه عبر نطاق جغرافي متسع تحده المحيطات، لتحتل بذلك مكانا هاما وبارزا على صعيد البيئة الاقتصادية العالمية.

غير أنه وعلى الرغم من النمو المتسارع لهذه الظاهرة والإقبال المتزايد على الانخراط فيها سواء بشقيها التقليدي أو الحديث، إلا أنها ظلت تحمل في طياتها الكثير من التحفظات وتطرح العديد من الإشكالات حول المزايا والفرص التي يمكن أن تتيحها للدول الأعضاء والمخاطر والآثار السلبية التي يمكن أن تنجر عنها، وهو ما يشكل جوهر هذه الورقة البحثية والذي سنحاول معالجته من خلال الإجابة عن الإشكالية التالية:

تساؤل البحث: بناءا على ما سبق ذكره يمكن طرح التساؤل التالي: ما هي مختلف الآثار الاقتصادية (السلبية والايجابية) التي تجنيها الدول من خلال تشكيلها أو انخراطها في تكتل اقتصادي إقليمي قائم، وما هو واقع هذه الآثار في دول أعضاء الاتحاد الأوربي باعتباره نموذجا رائدا في مجال التكتلات الاقتصادية الإقليمية ؟

ولتغطية محتوى هذه الورقة البحثية والإجابة عن الإشكالية التي تطرحها نحاول الإحاطة بالمحاور التالية:

-مفاهيم أساسية حول التكتلات الاقتصادية الإقليمية؛

-أثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي (الاثار النظرية)؛

- أثر التكتل الاقتصادي الأوروبي وتوسعه على اقتصاديات الدول الأعضاء وغير الأعضاء فيه (الاثار التطبيقية) ؛

- استنتاجات وتوصيات.

**المحور الأول: مفاهيم أساسية حول التكتلات الاقتصادية الإقليمية:**

عرف النصف الثاني من القرن العشرين توجها متزايدا ومطردا نحو إقامة التكتلات الاقتصادية الإقليمية، وذلك باعتبارها سياسة جديدة في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية، جاءت لتحل محل سياسة الحماية التجارية ولتمثل خطوة نحو تحقيق حرية التجارة والاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير والتخصص في العمل..الخ، ولاستعراض أبعاد هذه الظاهرة سنحاول من خلال هذا المحور أن نعطي بعض التعاريف التي ضبطت بشأنها وأهم المزايا التي تتيحها ومبررات الإقبال المتزايد عليها والمراحل التي تمر بها لبلوغ أقصى مستوياتها.

**أولا: تعريف التكتلات الاقتصادية الإقليمية:** لقد وجدت التكتلات الاقتصادية الإقليمية تعبيرها الفكري في نظرية التكامل الاقتصادي، وأصبح الاهتمام بها متزايدا بعد الحرب العالمية الثانية من طرف غالبية دول العالم، وتزايد هذا الاهتمام وتضاعف انتشار هذه التكتلات بشكل لافت للانتباه خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين حتى أصبحت هذه الظاهرة سمة أساسية من سمات النظام الاقتصادي المعاصر، ولقد اختلفت الأدبيات الاقتصادية في إعطاء تعريف موحد وشامل لها مثلها مثل باقي المفاهيم الحديثة في علم الاقتصاد، ومن **ثانيا: أهم التعاريف التي وردت بشأنها نذكر الاتي:**

- **البروفيسور بيلا بالاسا:** يعرف التكامل الاقتصادي على أنه "عملية وحالة"؛ فبوصفه عملية (Process) فإنه يشمل الإجراءات والتدابير التي تؤدي إلى إلغاء التمييز بين الوحدات المنتمية إلى دول مختلفة التي ترغب في إقامة التكامل، وإذا نظرنا إليه على أنه حالة (State)فإنه في الإمكان أن تمثل في إزالة مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية[1]. فالتكامل الاقتصادي الإقليمي من منظور "بالاسا" هو عملية ترفع من خلالها القيود، ويلغى فيها التمييز الذي يقصد به الاختلافات المفتعلة والمقصودة التي فرضت على المعاملات بين الوحدات الاقتصادية [2].

- **البروفيسور جان تنبرغن:** " يعرف التكامل بأنه عملية متصلة، وأنه بناء لنموذج اقتصادي أكثر صلابة، بحيث تزول فيه كل العوائق والقيود المفتعلة أثناء عملية التنفيذ، بحيث يمكن الحصول على المؤسسات والوسائل الخاصة بالتنسيق والتوحيد التي تدعم من بعد*. ويشمل هذا التعريف على جانبين سلبي وإيجابي؛ فيشير التكامل في جانبه السلبي إلى إلغاء واستبعاد كل صور التمييز التجاري وكل القيود الموضوعة أمام حرية انتقال عوامل الإنتاج وحرية حركة التدفقات الاقتصادية، أما الناحية الإيجابية منه فتشير إلى الإجراءات التدعيمية التي يراد بها إيجاد مؤسسات جديدة و برامج إعادة التنظيم اللازمة لعلاج مشاكل التحول والانتقال من أجل ضمان فعالية ونجاعة ميكانيزمات السوق[3].

**البروفيسور فريتز مغلوب:** يرىأن التعريف الأكثر ملائمة لهذا المصطلح ينصرف إلى أن فكرة التكامل الاقتصادي التام تنطوي على الإفادة الفعلية من كل الفرص التي يتيحها التقسيم الكفء للعمل، وهنا يناقش "مغلوب" التعريف الذي يصدق على مفهوم التكامل الاقتصادي، فيضيف أنه في نطاق أية منطقة تكاملية يتم استخدام عوامل الإنتاج والسلع كما يتم تبادلها بالدرجة الأولى على أساس حساب الكفاءة الاقتصادية البحتة،وبصفة أكثر تحديدا دون تمييز وتحيز متعلقين بالمكان الجغرافي الذي نشأت فيه هذه السلعة [4]، أو بالمكان الذي تقصد إليه مع ما يتضمنه ذلك من أن تتساوى أسعار السلع في جميع أنحاء المنطقة التكاملية، ويرى "مغلوب" أن جوهر التكامل الاقتصادي هو إزالة العقبات التي تحول دون انتقال جميع أنواع العمالة ورأس المال والمنتجات، بوصفها شروطا ضرورية، كما يتطلب حسب رأيه التكامل الاقتصادي إقامة مؤسسات واتباع سياسات مشتركة تعمل على إلغاء التمييز بين بلدان المنطقة المتكاملة.

من التعاريف السابقة يمكن استنتاج تعريف شامل ومختصر فنقول أن: التكامل الاقتصادي الإقليمي ما هو إلا عملا إراديا يتم بين دولتين أو أكثر يقوم على إزالة كافة الحواجز والقيود على المعاملات التجارية وانتقال عوامل الإنتاج، كما أنه يتضمن تنسيق السياسات الاقتصادية وإيجاد نوع من تقسيم العمل بين الدول الأعضاء بهدف زيادة الإنتاجية، مع وجود فرص متكافئة لكل دولة عضو".

- زيادة معدل النمو الاقتصادي: يؤدي التكامل الاقتصادي إلى وجود نوع من التفاؤل بالنسبة للمستقبل وذلك نتيجة اتساع الأسواق وزيادة الطلب على المنتجات، خاصة بعد انخفاض تكاليفها وزيادة جودتها، وهو ما يدفع بالمستثمرين (المحليين والأجانب) إلى المزيد من الإقبال على الاستثمار الأمر الذي يؤدي إلى وجود المشروعات الاستثمارية الكبرى التي لا تستطيع الدول فرادى أن تنشئها، ولا شك أن زيادة حجم هذه الأخيرة سيؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي داخل دول التكامل[5].

- **تقسيم العمل بين الدول المتكاملة:** ينتج عن قيام التكامل الاقتصادي الإقليمي تقسيم العمل بين الدول الأعضاء وذلك على أساس من التخصص، حيث تقوم كل دولة من دول التكامل بإنتاج السلعة التي تتميز في إنتاجها بميزة نسبية، وبالتالي ينحصر إنتاج هذه السلعة على المنتجين ذوي الكفاءة العالية، مما يزيد من أرباحهم وبذلك تتحقق مصلحة المنتج الذي يسعى إلى تحقيق الربح، كما تتحقق مصلحة المستهلك حيث يحصل على السلعة ممن ينتجها بأقل تكلفة[6].

اتساع السوق وإقامة المشروعات الإنتاجية الكبيرة: ينتج عن قيام التكامل الاقتصادي اتساع نطاق السوق بين الدول المتكاملة، وهو ما يسمح بتحقيق وفورات الإنتاج الكبير، ويقصد بوفورات الإنتاج الكبير ما يتحقق بفضل زيادة حجم الإنتاج من تخفيض في التكاليف وارتفاع في مستوى الكفاءة الإنتاجية، مما يحفز على إقامة صناعات جديدة ذات حجم اقتصادي كبير تعمل بكامل طاقاتها الإنتاجية الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض تكاليف إنتاجها وبالتالي انخفاض أسعار هذه المنتجات، مما يساهم في زيادة تسويقها تجاريا في الدول الداخلة في التكامل[7].

- **حرية انتقال عناصر الإنتاج:** يؤدي التكامل الاقتصادي إلى حرية انتقال رأس المال والعمل من البلد الذي تقل فيه الإنتاجية الحدية إلى البلد الذي ترتفع فيه هذه الإنتاجية الحدية، و بذلك يكون انتقال عناصر الإنتاج في مصلحة البلدين المرسلة والمستقبلة، وبالتالي في صالح جميع الدول الداخلة في التكامل، حيث يتم استخدام عنصر العمل على أحسن وجه ممكن، و يؤدي إلى زيادة الدخل الفردي في كافة الدول المتكاملة.

- **زيادة القوة على التفاوض:** يمنح التكامل الاقتصادي للدول المتكاملة ميزة أخرى تتمثل في زيادة قدرتها على المساومة حتى تستطيع تحقيق مصالحها، فالتكامل الاقتصادي يؤدي إلى تحكم الدول الأعضاء مجتمعة في نسبة من التجارة الدولية أكبر من تلك التي تتحكم فيها كل دولة على حدى، والقدرة على المساومة تؤدي إلى تحسين وكفاءة التبادل التجاري مع الدول الخارجية[8].

- **خلق فرص العمالة والاستفادة من مهاراتها:** إن اتساع حجم السوق وزيادة الاستثمارات الوطنية والأجنبية سيؤدي إلى خلق فرص للعمالة داخل الدول المتكاملة في شتى الميادين، ومن ثم زيادة فرص العمل في كافة الدول الداخلة في التكامل، وبالتالي القضاء على مشكلة البطالة في هذه الدول[9].

**ثالثا: أهداف التكتلات الاقتصادية الإقليمية:** للتكتلات الاقتصادية الإقليمية أهداف عديدة ليست كلها بالضرورة اقتصادية، فمنها ما هو سياسي، اجتماعي وحتى عسكري، وقد تكون هذه الأهداف معلنة وغير معلنة، وعموما من بين الأهداف المعلنة نجد:

3- 1: **أهداف اقتصادية:**

- زيادة معدل نموها ورفع مستوى معيشة سكانها وتقوية مركزها قبل التكتلات الاقتصادية الأخرى، خاصة وأن العصر الحالي أصبح عصر التكتلات الاقتصادية، وهذه التكتلات تخلق فرصا أمام الدول المتكاملة كي تقوي اقتصادها داخليا وخارجيا[10].

- الاستفادة من اتساع حجم السوق الناجم عن هدم الحواجز الجمركية بين الدول الداخلة في التكامل مما يتيح إنشاء وحدات

إنتاجية قادرة على تحقيق و فورات الإنتاج على نطاق واسع [11].

- تنشيط المنافسة بين المشروعات الإنتاجية المتماثلة في الدول المتكاملة مما يساهم في تحسين الكفاءة الإنتاجية لها، وتخفيف حدة الاحتكار السوق الداخلية من قبل وحدة أو وحدتين إنتاجيتين في كل دولة من الدول المتكاملة على حدى.

- رغبة الدول المتكاملة في توفير الظروف الملائمة لاستغلال خبراتها والاستفادة المتبادلة من مزاياها الإنتاجية وتحريك عجلة التصنيع فيها والارتقاء بها إلى الصناعات التي تجسد الثورة العلمية والتكنولوجية.

- يمنح التكامل للدول الأعضاء ثقلا على كافة الأصعدة في علاقاتها الدولية ويمنحها قدرة اكبر على المساومة التجارية وفرض الشروط التي تراها ملائمة مع معطيات اقتصادياتها مجتمعة.

3- 2: **أهداف سياسية:** تعد المصالح السياسية من أهم الدوافع التي تعجل بإتمام عمليات التكامل الاقتصادي بين الدول، و هذه الدوافع لها أسباب عديدة تختلف باختلاف ظروف كل منها، فقد يكون الدافع للتكامل هو توثيق العلاقات السياسية القائمة بين الدول المتكاملة، وقد يكون الدافع هو تمكين تلك الدول من الدفاع عن نفسها ضد قوى سياسية خارجية، و فيما يلي ذكر لبعض هذه الدوافع:

- تحقيق الأمن القومي والسلام وتقليص الاحتكاكات بين الدول المتجاورة، حيث أن تطبيق الاتفاقيات التجارية في إطار التكامل، يحد من ذلك العداء ويحل محله نوع من السلم والطمأنينة ما بين الدول المتكاملة، وهذا ما أكده وزير الخارجية الأمريكي "كورديل هال" للفترة (1943- 1944م) حيث أعلن قائلا:"إذا استطعنا زيادة عمليات التبادل التجاري بين الأمم، عن طريق التجارة المخفضة للحواجز الجمركية وإزالة العوائق غير الطبيعية للتجارة، سنكون قد قطعنا شوطا طويلا نحو إزالة الحرب نفسها، كما أكد أن الحرب العالمية الثانية لم تندلع بين الولايات المتحدة الأمريكية و أي دولة تم إبرام اتفاقيات تجارية معها إلا باستثناءات قليلة "[12].

- رغبة دولة ما في السيطرة السياسية على بعض الدول الأخرى الأقل نموا اقتصاديا و الراغبة في تطوير اقتصادها، فتقنعها بإقامة تكامل بشرط أن تطبق هذه الدول الأخيرة نظاما اقتصاديا وسياسيا معينا، وهو ما حدث في القرن التاسع عشر حيث نادي السياسي البريطاني "ريتشارد كوبدن" بإلحاح على أن تتاجر بريطانيا بحرية مع جيرانها لتقنعهم بميزات التجارة الحرة لإدخالهم أكثر في عصبة الأمم[13].

- بناء تكامل اقتصادي هو بمثابة تمهيد للطريق للوحدة السياسية، كما قد يكون الهدف هو إرساء أسس الديمقراطية في الدول الأعضاء وإجراء بعض الإصلاحات السياسية فيها.

وللتدليل على أن المصالح السياسية تعد من أهم الأسباب التي تعمل على إتمام التكامل الاقتصادي بين الدول نضرب الأمثلة التالية [14]:

- **اتحاد الزولفرين** (zollevrein) والذي كان تمهيدا لتحقيق وحدة ألمانيا سياسيا، وهو اتحاد جمركي تم خلال القرن التاسع عشر بين الولايات الألمانية، وكان مثالا طيبا لتقارب اقتصادي بقصد تحقيق تقارب سياسي بين الولايات الألمانية المكونة له، وكان هذا الاتحاد الجمركي أداة مباشرة لتحقيق وحدة سياسية.

-التجمع الاقتصادي الأوربي الذي حدث عقب الحرب العالمية الثانية، حيث كان هذا التجمع ردا على التحديات السياسية التي واجهت أوربا خلال تلك الفترة، ونصت المادة الثانية من معاهدة روما على أن أغراض هذه المعاهدة توثيق الصلات بين الدول الأعضاء، وبالتالي فالغرض الأساسي لهذه الاتفاقية العمل على تطوير التجمع الاقتصادي الأوربي– السوق الأوربية المشتركة -إلى وحدة سياسية واحدة.

3- 3: **أهداف عسكرية:** قد يكون الهدف من وراء التكتل الاقتصادي الإقليمي الرغبة في تكوين وحدة عسكرية بين الدول الداخلة فيه في مواجهة العالم الخارجي، ومن ثم أصبح ينظر إلى التكامل الاقتصادي على أنه أداة تستطيع بمقتضاها الدول أن تؤمن نفسها ضد احتمالات الغزو الخارجي، ولذلك تسعى الدول الكبيرة والصغيرة إلى اللحاق بركب التكتلات الاقتصادية التي تمكنها من الحصول على المعونات الخارجية العسكرية والحربية، كما تمكنها أيضا من إقامة قواعد عسكرية داخل أراضي دول التكتل.

3- 4: **أهداف اجتماعية:** يؤدي التكامل الإقليمي إلى رفع المستوى العلمي والتكنولوجي والثقافي لمواطني دولة ما نتيجة

دخولها في تكتل مع دولة أكثر تقدما منها، كما يؤدي التكتل إلى تضافر الجهود المالية والعلمية والبشرية وتسخيرها في البحث والتطوير الذي يشمل جميع مناحي الحياة بما يحقق مصلحة شعوب هذه الدول، كما يساهم في حل بعض المشكلات التي لا تعاني منها دولة بمفردها، بل هي مشكلات مطروحة على المستوى الدولي، مثل مشكلة البيئة والتصحر والتغير المناخي، والتي تعتبر قضايا عالمية تتطلب تضافر جهود المجموعة الدولية وهو ما حدث بالفعل في دول الاتحاد الأوربي.

**رابعا: مراحل( درجات)التكتل الاقتصادي الإقليمي**: تمر عملية التكامل الاقتصادي بين دولتين أو أكثر بعدد من المراحل المتسلسلة التي تتبع بعضها البعض مع إمكانية الدمج الجزئي أو الكلي وفق خصوصية ومعطيات كل حالة من حالات التكامل، وفيما يلي عرض لأهم مراحل وخطوات عملية التكامل الاقتصادي الإقليمي.

4-1: **منطقة التفضيل الجمركي***: تعتبر هذه الصورة أولى درجات سلم التكامل الاقتصادي، حيث تتفق مجموعة من الدول فيما بينها على انتهاج أسلوب المعاملة التفضيلية على تجارتها البينية، بمعنى اتخاذها لمجموعة من التدابير و الإجراءات في مجال تخفيف العقبات الجمركية و غير الجمركية المفروضة على الواردات التي تتم بينها، فتمنح كل دولة من دول التكامل الدول الأخرى مزايا جمركية إما في شكل تخفيض في التعريفة الجمركية أو تخفيض في القيود التجارية الأخرى[15].

4- 2: **منطقة التجارة الحرة**: تعتبر منطقة التجارة الحرة هي الدرجة الثانية في سلم التكامل الاقتصادي، وفيها تلتزم كل دولة عضو بإلغاء كافة القيود على الواردات من الدول الأطراف في الاتفاقية، وبالتالي تتمتع صادرات كل دولة بإعفاء جمركي تام من الدول الأخرى الأعضاء، ولكل دولة عضو الحق في فرض الرسوم الجمركية على ما تستورده من الدول الأخرى غير الأعضاء في المنطقة دون الالتزام في هذه المرحلة من التكامل بتعريفة جمركية موحدة اتجاه العالم الخارجي[16].

4- 3: **الاتحاد الجمركي**: في هذه المرحلة من مراحل التكامل، وبالإضافة إلى ما تقوم به الدول الأعضاء من إلغاء للرسوم الجدول رقم(01): مراحل (درجات)التكامل الاقتصادي الإقليمي

الجمركية والقيود الأخرى على انتقال السلع والخدمات، فانه يتم كذلك تطبيق هذه الدول المتكاملة لتعريفة جمركية مشتركة في مواجهة بقية دول العالم[17].

4- 4: **السوق المشتركة**: في هذا الشكل من أشكال التكامل الاقتصادي وبالإضافة إلى إلغاء الرسوم والحواجز الجمركية والإدارية كما في منطقة التجارة الحرة، وتوحيد الرسوم الجمركية إزاء العلم الخارجي كما في الاتحاد الجمركي، فانه يتم إلغاء القيود أمام تحرك الأشخاص ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء، أي أنه في ظل السوق المشتركة لا يتم فقط دمج أسواق السلع والخدمات بل يتم أيضا دمج أسواق عوامل الإنتاج.

4- 5: **الاتحاد الاقتصادي**: تعتبر الوحدة الاقتصادية درجة أعلى في سلم التكامل الاقتصادي بالقياس إلى الدرجات السابقة لها، وهي تتشابه مع السوق المشتركة من حيث إلغاء القيود المفروضة على تبادل السلع والخدمات وانتقال عناصر الإنتاج داخل المنطقة المتكاملة، ولكنها تتميز عن السوق المشتركة بأنها تتضمن تحقيق التنسيق والانسجام بين السياسات المتبعة في الدول الأعضاء، وهذا التنسيق يشمل السياسات الضريبية و المالية و النقدية الخاصة بالدول الأعضاء[18].

4- 6: **التكامل الاقتصادي التام(الاندماج الاقتصادي)**: يعتبر أقوى صورة من صور التكامل وهو أعلى درجات التكامل على الإطلاق[19]، ففضلا عن التحرير الكامل لحركة السلع والخدمات وعناصر الإنتاج ما بين الدول الأعضاء، فانه يتضمن كذلك توحيد السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والجبائية ما بين هذه الدول، إضافة إلى توحيد السياسات الخاصة بالبيئة والهجرة، كما يتضمن أيضا إقامة سوق فوق وطنية تكون قراراتها ملزمة لهذه الدول المتعددة.

وبإتباع المراحل السابقة، يتحقق التكامل الاقتصادي التام، وهو آخر درجة يمكن أن يصل إليها أي مشروع تكاملي، ويمكن التعبير عن هذه المراحل المتسلسلة بالشكل التالي:

| صيغ التكامل | تحرير التجارة البينية | توحيد الرسوم الخارجية | حرية انتقال عناصر الإنتاج | تنسيق السياسات الاقتصادية | توحيد السياسات الاقتصادية |
|---|---|---|---|---|---|
| منطقة تجارة حرة | X | | | | |
| اتحاد جمركي | X | X | | | |
| سوق مشتركة | X | X | X | | |
| اتحاد اقتصادي | X | X | X | X | |
| اتحاد اقتصادي تام | X | X | X | X | X |

المصدر:من إعداد الباحث بناء على المعلومات الواردة أعلاه.

**المحور الثاني: الآثار الاقتصادية (النظرية) للتكتلات الاقتصادية الإقليمية:** لقد جذب موضوع التكتلات الاقتصادية الإقليمية انتباه الكثير من الاقتصاديين، وتم إجراء العديد من الأبحاث الأكاديمية والتطبيقات الميدانية لغرض معرفة آثارها، وقد نجم عن هذا آراء مختلفة وفي بعض الأحيان متضاربة، ومهما تنوعت طبيعة هذه الآثار، إلا أن معظم الدراسات تتفق على وجود نوعين من الآثار( ساكنة و ديناميكية) ناتجة عن تشكيل أي اتفاق إقليمي[20]، وفيما يلي سنحاول أن نقف على هذين الأثرين بشيء من الاختصار.

أولا: الآثار الساكنة: يعتبر (Viner1950) من الاقتصاديين الرواد الذين ناقشوا مسألة التكامل الاقتصادي وخصوصاً الاتحاد الجمركي وكان لتحليلاته أثراً كبيراً في إيجاد نظرية راسخة الأساس للاتحادات الجمركية، ويلاحظ أن النظرية قد ركزت على أثر الاتحادات الجمركية على الرفاه الاقتصادي للدول الأعضاء في الأجل القصير[21]، حيث يرى- فاينر-أن الآثار الساكنة التي يحدثها أي اتفاق تجاري إقليمي غير مؤكدة وترتبط بالعديد من الخصوصيات الاقتصادية للبلدان الأعضاء وتتراوح بين نسب متفاوتة من الايجابية والسلبية، وقد تؤدي إلى تغير نمط التجارة بين الدول الأعضاء وغير الأعضاء، وهي محصلة لأثرين و هما خلق التجارة و تحويل التجارة.

1-1: **خلق (إنشاء) التجارة:** تعبر القوة الإنشائية للاتحاد الجمركي عن الحالة التي يؤدي فيها تكوين الاتحاد إلى انتقال الإنتاج من مصادر إنتاجية عالية التكلفة إلى مصادر إنتاجية منخفضة التكلفة، وتشدنا هذه القوة الإنشائية إلى الاقتراب من موضع حرية التجارة[22]، وفي هذه الحالة يؤدي تكوين الاتحاد الجمركي إلى التوسع في إنتاج بعض المنتجات التي كانت تقوم الدول بإنتاجها من قبل لكنها تقوم الآن باستيرادها من باقي الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية كأثر من آثار إزالة القيود الجمركية، وبالتالي يمكن القول أن هذه العملية مفيدة، لأنها تحدث آثارا ايجابية على الإنتاج،وبالتالي زيادة الرفاهية الاقتصادية للدول الأعضاء.

2-1: **تحويل التجارة:** تعبر القوة التحويلية للاتحاد الجمركي عن الحالة التي يؤدي فيها تكوين الاتحاد إلى الحالة العكسية، أي إلى التحول في الإنتاج من مصادر إنتاجية منخفضة التكلفة (مرتفعة الكفاءة)إلى مصادر إنتاجية أكثر تكلفة( أقل كفاءة)، وتبعدنا هذه الحالة عن وضع حرية التجارة[23]، ففي هذه الحالة يؤدي تكوين الاتحاد الجمركي إلى إنتاج بعض السلع داخل نطاق دول الاتحاد الجمركي كان يتم استيرادها من قبل من دول أصبحت الآن خارج نطاق المنطقة التكاملية و ذلك بسبب التعريفة الجمركية المفروضة على دول العالم الخارجي (دول غير الأعضاء في الاتحاد)، وبالتالي تعتبر هذه العملية ضارة لأنها تحدث آثارا سلبية على الإنتاج، و بالتالي تؤدي إلى نقص الرفاهية الاقتصادية.

**ثانيا: الآثار الديناميكية:** أظهرت الدراسات العلمية لتقدير آثار التكامل الاقتصادي الإقليمي في الأجل القصير، أن الفوائد الممكن تحقيقها قليلة نسبيا، وقد دفع ذلك بالعديد من

الاقتصاديين إلى بحث آثار اتفاقيات التكامل الاقتصادي في الأجل الطويل،حيث تم التوصل إلى وجود العديد من الآثار الديناميكية التي لا تؤثر فقط في مستوى الرفاهية الاقتصادية (الإنتاج) للدول الأعضاء بل يمتدد تأثيرها إلى العديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية[24]، وفيما يلي ذكر لبعض هذه الآثار:

2-1: **تحقيق اقتصاديات الحجم (وفورات الإنتاج)**:إن إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الأخرى على التجارة بعد قيام التكامل يوسع من نطاق السوق داخل الاتحاد، مما يمكن المنتجين من تحقيق وفورات الإنتاج الداخلية، التي تأتي من زيادة الطاقة الإنتاجية للمشروع، فتستطيع المنشآت زيادة الاستثمارات لتوسيع الطاقة الإنتاجية، حيث أن السوق الموسعة تتحمل الإنتاج الكبير، وقد لا يحصل ذلك إذا كانت الأسواق صغيرة ومتفرقة، إضافة للوفورات الداخلية يمكن أيضا مع اتساع حجم السوق تحقيق وفورات الحجم الخارجية.

2- 2: **زيادة التخصص**: إن تحرير التجارة ما بين الدول المندمجة في تكتل اقتصادي قد يؤدي لأن تتخصص كل دولة في إنتاج السلعة التي تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية، وبالتالي يمكن لهذا التكامل تحقيق الفوائد المتأتية من تقسيم العمل، وقد يكون هذا التخصص بين الصناعات أو فيما بين الفروع داخل الصناعات.

2- 3: **تعزيز المنافسة**: إن حرية دخول منتجي كل دولة من دول الاتحاد إلى أسواق الدول الأعضاء، سيؤدي إلى تكثيف المنافسة بين المنتجين وزيادة الكفاءة خصوصاً إذا لم تتوافر شروط المنافسة قبل قيام الاتحاد، كما أن بعض الصناعات التقليدية التي تعودت على طرق الإنتاج القديمة لانعدام الحافز للتجديد، تجد نفسها مضطرة لتحسين طرق الإنتاج وتخفيض التكاليف للحفاظ على بقاءها أو الانسحاب من السوق، وبذلك يتغير المناخ الاقتصادي العام وتتحسن طرق الإنتاج والنظرة المختلفة للأمور وطرق الإدارة والتسويق، بعد أن تهب رياح المنافسة لتشيع التغيير السريع[25].

2- 4: **استقطاب الاستثمار الأجنبي**: تؤثر التكتلات الاقتصادية على زيادة تدفق الاستثمارات،حيث تفضل الشركات الاستثمار داخل نطاق الدول المتكتلة وذلك لاتساع حجم السوق بها[26]، وهو ما يمنح فرص استثمارية جديدة أمام المستثمرين، كما تشجع– التكتلات- على توجيه الاستثمارات نحو الدول الأقل نموا حتى تتمكن الدول الأعضاء من تحقيق التوازن في الاستثمارات فيما بينها، ومن ثم ارتفاع معدل النمو الاقتصادي للبلدان المندمجة، ولا يقف أثر التكتل الاقتصادي عند هذا الحد بل يتجه ليشمل الاستثمارات الأجنبية داخل المنطقة المندمجة.

2- 5: **تحسين معدلات التبادل**: تستطيع الدول الأعضاء في تكتل اقتصادي إقليمي كمجموعة أن تحسن من شروط تبادلها مع الدول خارج التكتل، فيمكنها أن تتعامل مع الدول الأخرى ككتلة اقتصادية لها وزنها وتحصل على شروط أفضل[27]، وعلى عكس ذلك، إذا تعاملت تلك الدول بصورة منفردة مع الدول الأخرى والتي ينطبق عليها مفهوم الدولة الصغيرة في الاقتصاد الدولي. و الشكل المرفق أدناه يوضح مختلف الآثار التي تحدثها ظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية على مختلف الدول الأعضاء فيها.

الشكل رقم(01):الآثار الناتجة عن التكتلات الاقتصاديةالإقليمية

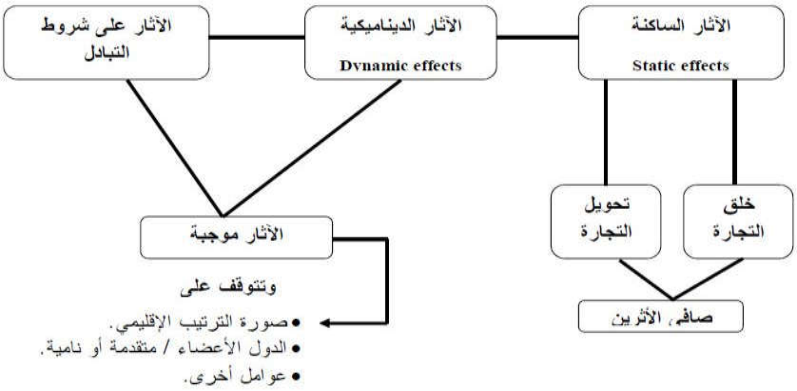


المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص32.

**المحور الثالث: تكتل الاتحاد الأوربي وأثره على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية:**

يعتبر الاتحاد الأوروبي قطبا اقتصاديا ضخما استقطب العديد من أنظار دول العالم، ونموذجا واقعيا لنجاح إستراتيجية التكامل الاقتصادي الإقليمي على الصعيد الأوروبي، وقد مر بمجموعة من المراحل إلى أن وصل إلى ما هو عليه الآن، ومن أجل التعرف على بعض الآثار المرغوبة وغير المرغوبة التي ترتبت عن هذا الكيان الاقتصادي، سنحاول أن نعطي لمحة وجيزة حول نشأته ومراحل تطوره في مرحلة أولى، ثم نعرج على أهم المكاسب والآثار السلبية التي ترتبت عنه في مرحلة ثانية.

**أولا: نشأة وتطور الاتحاد الأوربي:** خلفت الحرب العالمية الثانية دمارا وخرابا في معظم دول العالم، خصوصا أوربا التي كانت مسرحا لمعظم معاركها، هذه الحرب التي دمرت معظم منشآتها الاقتصادية والصناعية وأعادتها إلى نقطة الصفر جعلتها تدرك أنه من الصعب عليها أن تجاري الأوضاع الدولية الجديدة، وأنه حان الأوان لبحث خيارات جديدة بعيدة عن الاتجاهات العسكرية التي مافتئت تستنزف الميزانيات وتبدد الطاقات، فكان خيار التعاون الاقتصادي هو الطريق إلى إحلال الأمن وتوحيد القارة وعدم تكرار ما حصل من سياسات خاطئة ومطامع قومية، و لإعطاء صورة وجيزة حول مسار هذا المشروع الاقتصادي التكاملي نحاول أن نذكر ببعض المحطات التي مر بها:

**1-1معاهدة باريس وإنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب:** تعتبر معاهدة باريس التي تم التوقيع عليها في 18-04-1951م بين الدول الأوروبية الستة (فرنسا، ألمانيا، ايطاليا، هولندا، بلجيكا، لوكسمبورغ) اللبنة الأولى لبناء الجماعة الاقتصادية الأوروبية، حيث اتفقت هذه الدول على حسم الصراعات والخلافات حول مناجم الفحم والحديد وفضلت التعاون فيما بينها من أجل التخفيف من حدة الصراعات الرامية إلى السيطرة على منابع وقواعد صناعات الفحم والصلب في هذه الدول، وجاء التوقيع على هذه المعاهدة القاضية بإنشاء الجماعة الأوربية للفحم والصلب كنوع من التكامل القطاعي وكخطوة لتسهيل وتحرير تجارة الفحم والحديد بين الدول الأعضاء وفرض الحماية ضد الدول غير الأعضاء، وقد ساهم النجاح الكبير الذي حققته هذه الجماعة في تشجيع الدول الأعضاء على السير قدما في توسيع نطاق التعاون والتكامل فيها[28].

**1- 2: معاهدة روما والطريق إلى إقامة الجماعة الاقتصادية الأوروبية:** تمثل معاهدة روما التي تم التوقيع عليها في 25-03-1957م الانطلاقة الكبرى نحو إقامة الكيان الاقتصادي الأوروبي الكبير، حيث انبثقت عن إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب معاهدتين جديدتين في روما[29]، الأولى تتمثل في إنشاء الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية والثانية تتمثل في إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية وهي اتحاد جمركي يفرض رسوما جمركية موحدة ويتبع سياسة زراعية مشتركة، ومع حلول عام 1967م نجحت هذه الدول في دمج كل من جماعة الفحم

والصلب وجماعة الطاقة الذرية والجماعة الاقتصادية الأوروبية في منظمة واحدة أطلق عليها اسم "السوق الأوروبية المشتركة". ورغبة في استكمال دول الجماعة الاقتصادية لمسارها التكاملي سواء من حيث عددالأعضاء أو من حيث الانتقال من مرحلة السوق المشتركة إلى الاتحاد الاقتصادي، تقرر في فيفري عام 1992م وانطلاقا من معاهدة ماسترغيت الاتجاه رسميا نحو قيام اتحاد أوروبي.

1- 3: **معاهدة ماسترغيت وتكوين الاتحاد الأوروبي:** في مارس 1992م وقع وزراء خارجية الجماعة الاقتصادية الأوروبية في ماسترغيت على معاهدة جديدة حيث أدخلت تعديلات جوهرية على معاهدة روما التي أنشأت بموجبها الجماعة الاقتصادية الأوروبية عام 1957م، وقد حددت اتفاقية ماسترغيت ثلاث مراحل لتحقيق الوحدة الأوروبية[30] وتتمثل في:

**المرحلة الأولى: إلى غاية** 31- 12- 1993م: تم خلال هذه المرحلة تحرير حركة رأس المال بين الدول الأعضاء وتوسيع مجالات التنسيق بين السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية لهذه الدول.

**المرحلة الثانية: إلى غاية** 31-12-1998م: يتم خلالها تهيئة الدول الأعضاء للدخول في الوحدة النقدية عن طريق تطبيق مجموعة من السياسات والبرامج الاقتصادية بهدف تحقيق بعض الشروط، وحتى تنفذ هذه الإجراءات بصورة فعالة أنشئت مؤسسة النقد الأوروبية والتي تحولت فيما بعد إلى بنك أوروبي مركزي مع نهاية 1998م.

**المرحلة الثالثة: من** 01-01-1999م **إلى** 30-07-2002م: بدأت هذه المرحلة مع اعتماد اليورو بشكل فعلي كعملة رسمية في الفاتح من جانفي 1999م، حيث مع بداية هذا التاريخ أصبحت لأوربا عملة جديدة هي اليورو لتصبح ثاني عملة في تسوية المعاملات الدولية بعد الدولار الأمريكي، وقد كونت هذه الدول مجتمعة ما يسمى بمنطقة اليورو.

أما فيما يخص التوسع الأفقي للاتحاد(ضم أعضاء جدد إلى عضويته) فقد بدأت الجماعة الاقتصادية الأوروبية(1957م) في بناء تكاملها الاقتصادي بست دول كما أشير إليه سابقا وبعد المسار الطويل نحو التكامل والتوسع أصبح الاتحاد الأوروبي مع مطلع 2007م يضم في عضويته 27 دولة أوربية تم انضمامها وفق مراحل متدرجة كما يوضحها الشكل التالي.

الشكل رقم(02): خريطة توسع الاتحاد الأوروبي للفترة(1957-2007م)

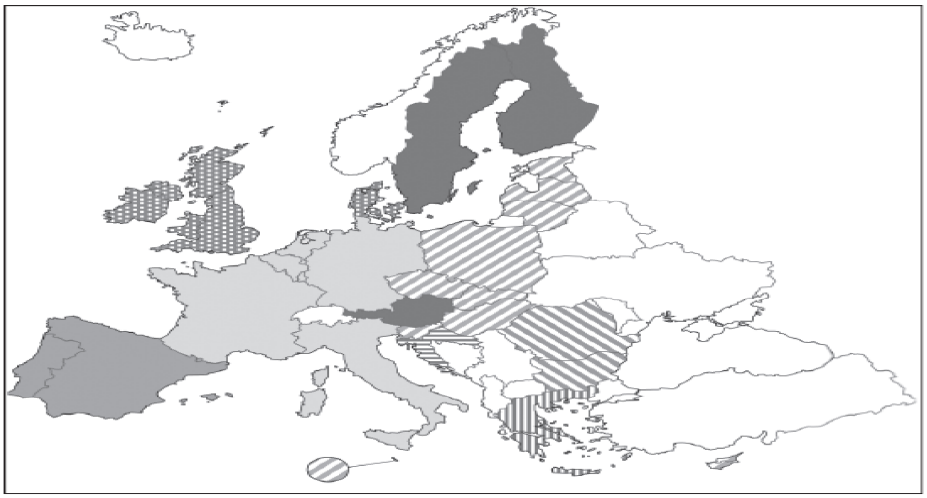

المصدر:جون بيندر و سايمون أشروود، الاتحاد الأوروبي، الطبعة الأولى، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، 2015 م، ص33.

**ثانيا: آثار توسع الاتحاد الأوربي:** تدرجت مسيرة الوحدة الأوروبية على امتداد أكثر من نصف قرن من الزمن وفقا لمراحل متسلسلة، تم على إثرها تحقيق التقارب بين اقتصاديات الدول المعنية، ليصبح بذلك الاتحاد الأوروبي أكثر الاقتصاديات ديناميكية وتنافسية، وكما هو معروف أن لكل عملية تكاملية مكاسب على الدول الأعضاء، فإنها لا تخلو من الآثار السلبية التي تبرز مع كل تقدم في هذه العملية، ومن أهم المكاسب والمآخذ التي عرفتها هذه التجربة التكاملية نذكر الآتي:

2-1: **مكاسب تكتل الاتحاد الأوربي وتوسعه:** لقد تكللت جهود إنشاء التكتل الاقتصادي الأوروبي وترسيخ العملة الأوروبية الموحدة بتحقيق العديد من النجاحات، إذ دعمت أوروبا بخيارات النمو القوي، وأصبحت بذلك من أكثر الاقتصاديات ديناميكية و تنافسية على المستوى العالمي، وأكثر المناطق استقطابا للاستثمار الأجنبي المباشر، ليصبح بذلك الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأكبر في العالم، حيث بلغ مجموع صادراته مايعادل خمس مجموع الصادرات العالمية في سنة 1999م[23]، أما على مستوى مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي فقد ظل التكامل مصدر العديد من الآثار الإيجابية والتي نعرض البعض منها فيما يلي:

2-1-1: **أثر الاتحاد الأوروبي على التبادل التجاري للدول الأعضاء:** إن تأثير اتفاقيات التكامل الاقتصادي على حركة التجارة الدولية يتجلى من خلال تدعيم هذه الاتفاقيات الاتجاه نحو تكثيف التجارة بين الدول الأعضاء فيها، بحيث يعتبر هذا من المؤشرات التي تستخدم لقياس فاعلية التجمع التكاملي.

ولقد اعتبر النجاح الذي أحرزته الجماعة الاقتصادية الأوربية في تطوير ومضاعفة حجم تجارتها البينية من أهم المؤشرات دلالة على هذا النجاح، حيث كان لقيام وتطور هذه الكتلة انعكاسات عدة على التدفقات التجارية، سواء فيما بين الدول الأعضاء أو فيما بين الاتحاد والدول غير الأعضاء، ومنذ وصول عملية الاندماج الأوروبي إلى مرحلة التكامل الاقتصادي والنقدي وظهور عملة أوروبية موحدة عرف الاتحاد الأوروبي مرحلة جديدة من مراحل التوسع الأفقي تمثلت في ضم كل من دول أوربا الشرقية والوسطى، ومع مطلع عام 2004م أصبح يضم 25 دولة بعد انضمام عشر دول إلى عضويته، لتبلغ بذلك صادراته نحو العالم الخارجي 969.3 مليار يورو وقيمة وارداته 1032.4 مليار يورو[31]، وبعد انضمام كل من رومانيا وبلغاريا عام 2007م وصلت قيمة الصادرات الخارجية 12045 مليار يورو وقيمة الواردات 14334 مليار يورو[32]، ويعكس هذا التناسب الطردي بين زيادة عدد الدول الأعضاء وتطور التجارة سواء الخارجية أو الداخلية بين أعضاءه، إلى زيادة وحدة احتكار الاتحاد الأوروبي للتجارة الدولية[33]، والجدول التالي يوضح تدفقات التجارة البينية للدول الأعضاء.

الجدول رقم (2):تطور تجارة الاتحاد الأوروبي للدول الأعضاء للفترة (1958-2010م).

( الوحدة: %)

| الجماعة | السنة | الصادرات | الواردات |
|---|---|---|---|
| الستة | 1958 | 38.2 | 36.6 |
| | 1960 | 42.9 | 41.00 |
| | 1965 | 50.7 | 48.50 |
| | 1970 | 54.9 | 53.9 |
| | 1973 | 56.3 | 57.2 |
| التسعة | 1973 | 52.7 | 51.7 |
| | 1975 | 49.4 | 48.3 |
| | 1978 | 52.4 | 51.6 |
| | 1981 | 49.9 | 47.8 |
| العشرة | 1981 | 50.6 | 47.6 |
| | 1984 | 51.7 | 49.7 |
| | 1986 | 56.0 | 59.5 |
| الاثني عشر | 1986 | 56.7 | 57.0 |
| | 1989 | 54.7 | 57.2 |
| | 1992 | 61.4 | 58.2 |
| | 1995 | 56.4 | 55.2 |
| الخمس عشر | 1995 | 62.4 | 61.0 |
| | 1998 | 60.3 | 58.6 |
| | 2001 | 67.9 | 64.4 |
| | 2004 | 68.5 | 66.8 |
| الخمس والعشرون | 2004 | 67.7 | 65.8 |
| | 2007 | 68.18 | 64.9 |
| السبع والعشرون | 2007 | 68 | 63.4 |
| | 2010 | 65.6 | 62.5 |

Source : FMI (Direction of Trade Statistics).

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن اتفاقية إنشاء التكتل الأوربي دعمت الاتجاه نحو تكثيف المبادلات التجارية بين دوله، فبعدما كانت هذه الأخيرة تتنوع من حيث مصادر تجارتها الخارجية أصبحت كل دولة وبحكم انضمامها إلى الاتحاد، أكثر من نصف تجارتها الخارجية تتم مع دول الاتحاد مثل ما يوضحه الشكل التالي.

الشكل رقم(03): نسبة التجارة البينية إلى التجارة الخارجية لدول الاتحاد الأوروبي لعام 2010م

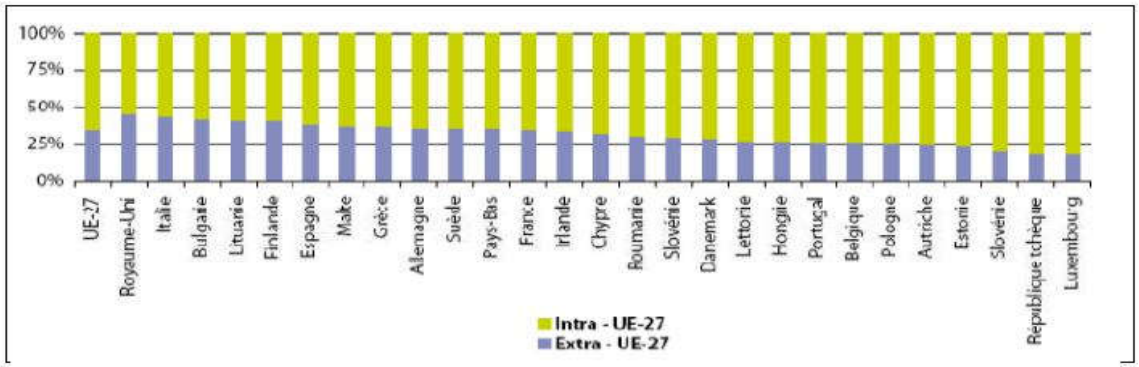


Source : L'Europe en chiffres, l'annuaire d'Eurostat,2010, p474.

يلاحظ من الشكل أعلاه أن أكثر من 50% من تجارة دول الاتحاد تتم بين دوله( داخل التكتل)، ما يدل على ارتفاع نسبة التجارة البينية إلى التجارة الخارجية للاتحاد، وهذا ما يدعم أهمية السوق الداخلية للاتحاد الأوروبي بالنسبة لدوله، ويجعل التوجه التجاري الإقليمي لدوله أكبر من توجهها الدولي.

2- 1- 2: **أثر الاتحاد الأوروبي على التبادل التجاري للدول غير الأعضاء:** لقد كان لقيام الاتحاد الأوروبي وتبني دوله

لسياسات مشتركة انعكاسات كبير على تجارة الدول غير الأعضاء، وتعتبر السياسة الزراعية المشتركة التي تبناها الاتحاد منذ معاهدة روما سنة 1957م الأكثر أثرا[34]، فالسياسة الزراعية المشتركة التي حلت محل السياسات الوطنية استهدفت على وجه الخصوص زيادة الإنتاجية،استقرار الأسواق، ضمان الإمدادات، وتحسين المستوى المعيشي للمزارعين من خلال ضمان دخول مقبو حتى لا يؤدي تحرير التجارة إلى اضطراب كبير نتيجة غزو المنتجات الرخيصة لأسواق الدول التي ترتفع فيها تكاليف الإنتاج، ولقد بنيت السياسة الزراعية على أسس ثلاثة هي[35]:

-توحيد سوق المنتجات الزراعية الأوروبية من خلال إزالة جميع العوائق التجارية المفروضة على المنتجات الزراعية بين الدول الأوروبية الأعضاء في الاتحاد على محو يكفل سيادة سعر واحد داخل التكتل.

-إعطاء تفضيل للسلع والمنتجات الزراعية الأوروبية داخل الاتحاد عن غيرها من السلع الزراعية المستوردة من خارج الاتحاد.

- التمويل المشترك للسياسة الزراعية وفقا لنظام تضامني يعكس التكافل المالي للدول الأعضاء ويكون من خلال موازنة أوروبية مشتركة لجميع الإيرادات والنفقات الناتجة عن هذه السياسة.

وقد أكدت دراسات كل من (Balassa 1975)، (Krugman 1991) على أن السياسة الزراعية المشتركة للاتحاد الأوروبي كان لها الأثر الكبير على تحويل التجارة من الدول غير الأعضاء إلى الدول الأعضاء في الاتحاد[36]، والشكل الموالي يوضح نمو إجمالي الواردات الزراعية للاتحاد من الدول غير الأعضاء.

الشكل رقم(4): منحنى نمو الواردات الزراعية لدول الاتحاد من الدول غير الاعضاء.

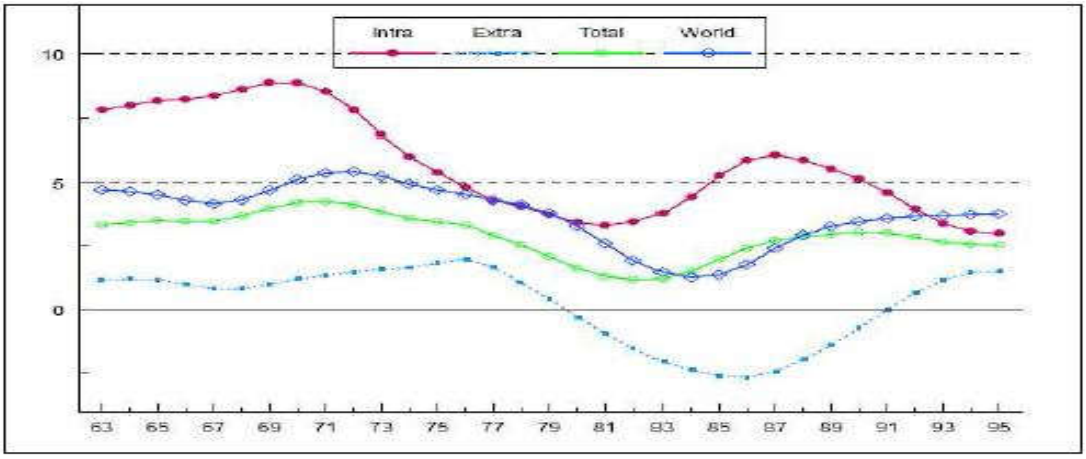


Source : L'Europe en chiffres, l'annuaire d'Eurostat, 2010, p474.

يوضح الشكل الوارد أعلاه أن منحنى نمو إجمالي الواردات الزراعية للاتحاد من العالم الخارجي، يقع تحت منحنى إجمالي الواردات العالمية للمنتجات الزراعية، وهذا يدل على تدني معدل نمو الواردات الزراعية لدول الاتحاد من الدول غير الأعضاء، في حين أن منحنى الواردات البينية للدول الأعضاء يقع فوق منحنى إجمالي الواردات العالمية للمنتجات الزراعية وهذا يدل على زيادة معدل نمو الواردات البينية للدول الأعضاء.

**2-1-3:أثر الاتحاد الأوربي على تدفقات الاستثمار الأجنبي:**

يؤثر التكامل الاقتصادي الإقليمي على تدفق الاستثمار

الأجنبي، حيث تفضل الشركات الاستثمار داخل نطاق الدول المتكتلة وذلك ليتجنبوا التعريفة الخارجية المشتركة، كما تبحث الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن الأسواق ذات الربحية الأعلى والمخاطر الأقل، الأمر الذي يجعلها تفضل الاستثمار داخل نطاق التكامل حتى تتمتع منتجاتها بحرية الحركة واتساع السوق وكذلك تستفيد من ضمانات حماية الاستثمارات والمناخ الملائم، ويعد الإتحاد الأوروبي أكثر التكتلات الاقتصادية جذبا للاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لاستقراره واتساع نطاق السوق الإقليمي وانخفاض تكاليف الحماية،وتشير غالبية الدراسات أن دول أوروبا الشرقية والوسطى المنظمة حديثا إلى الاتحاد الأوروبي قد استطاعت أن تتبوأ مكانة هامة ضمن الدول الأكثر جذبا للاستثمار الأجنبي المباشر، كما استطاعت أن تتفوق على كل البلدان النامية بما فيها الصين، والشكل الغالب الذي اتخذته الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول المنظمة حديثا هو خوصصة الشركات العمومية التي بيعت للقطاع الخاص المحلي والأجنبي، حيث بلغت نسبة هذا الشكل من عمليات الخوصصة حوالي 80% من مجموع الاستثمارات.

الشكل رقم(05): تطور القروض الممنوحة لدعم الاستثمار الخاص في دول أوروبا الشرقية و الوسطى.

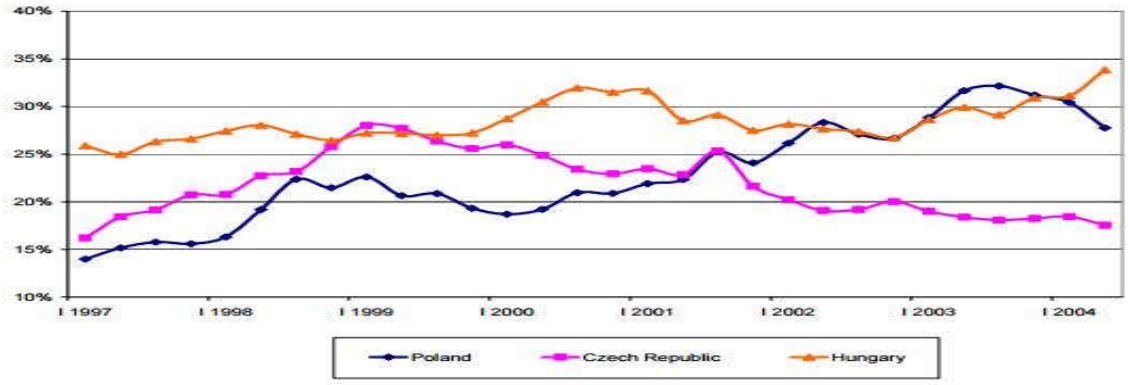


Source:banque Centrale Européenne, Working Paper, N°543, november 2005, P21.

يشير الشكل أعلاه إلى تطور القروض الداخلية والخارجية الممنوحة للقطاع الخاص في كل من بولونيا وجمهورية التشيك والمجر، حيث نلاحظ تزايد هذه النسبة من سنة لأخرى خلال الفترة الممتدة من (1997-2004) خاصة في المجر وهو ما يدل على تزايد الاهتمام بالقطاع الخاص الذي يعتبر بمثابة المحرك الرئيسي للتحول إلى اقتصاد السوق.

2- 1- 4: **أثر الاتحاد الأوربي على التشغيل (العمالة)**: تعتبر البطالة من أهم التحديات وهي بمثابة الوجع المزمن في جسد الاتحاد الأوروبي ويأتي حلها في مقدمة المهام التي يتعين القيام بها، وبالتالي فان دول الاتحاد الأوروبي وانطلاقا من هدف التغلب على مشكلة البطالة فهي مطالبة بان تلعب دورا رئيسيا في هذا المجال، وقد حققت سياسة الاتحاد في منطقة اليورو حوالي 10 ملايين وظيفة في الفترة الممتدة من1997 م إلى 2003 م بزيادة قدرها مليوني وظيفة[37]، و رغم أن هذه الزيادة تبدو كبيرة إلى أن المشكلة ما زالت قائمة حيث بلغت هذه النسبة 8.1 % في دول الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر وبانضمام دول أوروبا الشرقية والوسطى ارتفعت هذه النسبة إلى 8.8% بزيادة قدرها 0.7% وهي نسبة تفوق ما سجل في كل من الولايات المتحدة الأمريكية (4.6%) واليابان (5.2%)، أما فيما يخص معدلات التشغيل ونقصد بها نسبة اليد العاملة من مجموع السكان في سن العمل (15- 64 سنة) فقد بلغت 69.3% في الدول الخمس والعشرون، أي بانخفاض قدره 0.7% عن دول الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر.

2-2: مآخذ (الآثار السلبية) لتوسع الاتحاد الأوربي: هناك العديد من الآثار السلبية والتي تعتبر في مجملها تحديات تعيق

مسيرة التكتل الاقتصادي الأوروبي والتي تستدعي تضافر الجهود للتخفيف من حدتها:

2-2-1: أثر التوسع على ضغط الموازنة العامة: مع تزايد العضوية في الاتحاد الأوروبي أصبح من الواضح أن الموارد السابقة لم تعد قادرة على تلبية احتياجات الاتحاد، خاصة بعد انضمام دول أوروبا الشرقية والوسطى وما تضمنه هذا المسعى من توجيه المزيد من الاهتمام إلى الأنشطة الهيكلية، فبعد الاستقرار المسجل في المالية العامة 1995م، عرفت هذه الوضعية تدهورا معتبرا بداية من عام 2001م، حيث تجاوز عجز الموازنة 5% من الناتج المحلي الإجمالي وبلغت نسبة هذا العجز في الدول العشر المنظمة حديثا 4.8% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2002م مقابل 3.8% لعام 2001م. وهو ما جعل المجلس الأوروبي المنعقد في برلين ( 25 مارس 1999) يقرر إضافة موارد أخرى إلى موارد الميزانية والتي تمثلت أساسا في فرض رسوم على الطاقة، ورسوم على إنتاج التبغ وضريبة على الشركات والأشخاص ورؤوس الأموال والاتصالات وذلك للفترة (2000- 2010م)،

الشكل رقم (06):أثر توسع الاتحاد الأوروبي على عجز الموازنة العامة.

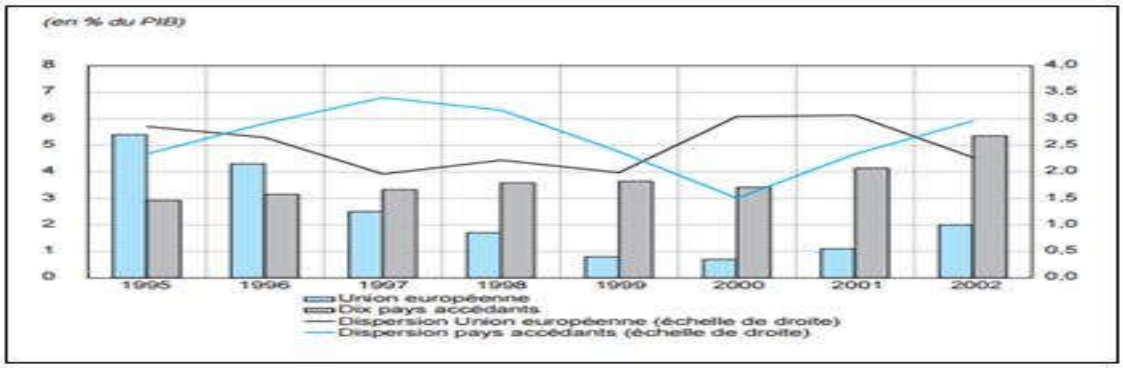


Source : Bulletin de le Banque de France, N°118, Octobre 2003, P46.

2

- 2- 2: **أثر التوسع على انتقال عوامل الإنتاج والتأثير على مقومات التخصص الدولي:** بالنظر إلى التباين الكبير في متوسط الدخل الفردي (نصيب الفرد من الدخل الإجمالي وعوائد عوامل الإنتاج)، يبدو من الطبيعي أن توسيع الاتحاد الأوروبي سوف يؤثر بشكل كبير على مقومات التخصص الدولي في القارة، إذا أخذنا بعين الاعتبار ارتفاع تكاليف عوامل الإنتاج في دول الاتحاد الأوروبي (مجموعة15)، ويبدو هذالأثر أكثر وضوحا في حالة الصناعات كثيفة العمل التي سوف تنتقل نحو الدول المنضمة حديثا باعتبار أن متوسط الأجور في هذه الدول يمثل ما نسبة 15% من مستوى الأجور في دول الاتحاد الأوروبي، مما قد يؤدي إلى انخفاض مستوى الأجور في دول الاتحاد أو زيادة نسبة البطالة.

2- 2- 3: **أثر التوسع على قضايا الهجرة:** تشكل قضايا الهجرة من بلدان أوروبا الشرقية والوسطى إلى أعضاء الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر قلقا متزايدا لدى الرأي العام الأوروبي نظرا لوجود تباين كبير من الناحية الاقتصادية، حيث أن دخل الفرد لديها أقل كثيرا منه في دول الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر[38] هذا من جهة، ومن جهة أخرى نصت قواعد الانضمام على وجود فترة انتقالية بين سنتين وسبع سنوات لتحرير انتقال العمالة بين الدول الجديدة ودول الاتحاد، وكان هذا التحرير يستهدف بالخصوص فتح منافذ الهجرة أمام العمالة القادمة من شرق و وسط أوربا نظرا للتقارب في النمط ثقافي، غير أن هذا التحرير غير ّ وجهته لترتفع بذلك معدلات الهجرة القادمة من دول الشمال الإفريقي وتركيا، وهو ما أصبح يشكل تحدي أمام دول أعضاء الاتحاد الأوروبي.

2- 2- 4: **أثر التوسع على المساعدات المالية:** يعد الاتحاد الأوربي من أكبر المتبرعين للمساعدات الإنسانية، حيث يقدم مع بعض دول أعضائه ما معدله 55% من أموال المساعدات للتطوير، وقد ارتفعت حصة المساعدات الأوربية التي تمت إدارتها المفوضية الأوربية من 7% قبل 30 عاما إلى 17% في الوقت الراهن[39]، وفي المجموع العام تبلغ حوالي 9,6 بليون أورو سنويا[40]، ومن هنا فإن أثر توسع الاتحاد الأوربي يثير مخاوف بعض الدول المتلقية للمساعدات سواء الأعضاء داخل الاتحاد مثل إسبانيا والبرتغال واليونان، أو خارج الاتحاد التي تتلقى مساعداتها في إطار برامج الميدا (MEDA) حيث تتخوف هذه الدول من فقدان حصتها من المساعدات الأوربية.

2- 2- 5: **أثر التوسع على تحويل التجارة:** بالرغم من إزالة التعريفات الجمركية الداخلية إلا أن حكومات الاتحاد الأوربي قد حافظت على مستوى الرقابة على التجارة البينية وهذا لحماية المنتجين المحليين، ومن المنتظر أن يؤثر توسع الاتحاد الأوربي على حركة التبادل التجاري ما بين الدول الأعضاء من جهة والدول المنظمة حديثا من جهة ثانية، فقد تتحول بعض الدول الأعضاء في الاتحاد لاستيفاء احتياجاتها من الدول المنظمة حديثا، وهو ما يؤثر على بعض الدول الأعضاء.

**خلاصة:**

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بدأت معظم دول العالم تتجه نحو إنشاء أو الانخراط في تكتلات اقتصادية إقليمية تحت أشكال متعددة وجهود مختلفة، وأصبحت تكتسب هذه التكتلات أهمية متزايدة بالنسبة للمشهد الاقتصادي العالمي، حيث توسع انتشارها وتضاعف عددها بشكل لافت لانتباه خلال العقود القليلة الماضية، فمنذ عام 2010 تم إبلاغ منظمة التجارة العالمية بوجود حوالي 345 اتفاقية ضمن المادة 24 للغات 1947، و31 اتفاقية وفقا لشرط التمكين لعام 1979 وبلغت نسبة التجارة البينية في إطار هذه التكتلات ما نسبته 55% من إجمالي التجارة العالمية،وقد أدى التعثر في المفاوضات متعددة الأطراف وتشعبها وتعقيداتها إلى زيادة الإقبال على الاندماج في هذه التكتلات أكثر فأكثر.

أما على المستوى الميداني فمعظم الدراسات تشير إلى أن عملية التوسع الأخيرة للاتحاد الأوروبي نحو بلدان أوروبا الشرقية والوسطى سوف تمثل رهانا ذو نتائج إيجابية وسلبية لمجموعة الخمسة عشر و الدول المنضمة حديثا على حد سواء، فدول أوروبا الشرقية والوسطى سوف تستفيد من اندماجها في الاتحاد الأوروبي من جعلها منطقة أكثر استقرارا، وفي المقابل يمثل التوسع الأخير تحديا مقارنة بعمليات التوسع السابقة إذا أخذ بعين الاعتبار عدد الدول المنضمة وتبايناتها وكذا الاختلافات في مستوى المعيشة مقارنة ببلدان الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر، وفضلا عن احترام معايير "كوبنهاجن" فإن الرهانات الأساسية للتوسع الأخير تتمثل في تطبيق البلدان المنضمة حديثا لمكسب الجماعة، بالإضافة إلى بعض المجالات المتميزة بالصعوبة كحركة تنقل الأشخاص والعمال والسياسة الزراعية المشتركة وسياسة التماسك الاجتماعي والاقتصادي، وما يترتب عليها من ضغوط الموازنة العامة.

**طالم صالح**

**قائمة الهوامش:**

1- بيلا بلاسا،" نظرية التكامل الاقتصادي"، ترجمة رشيد البراوي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1964، ص 10.

2- عبد الوهاب حميد رشيد، "الدور التكاملي للمشروعات العربية المشتركة"، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، مصر، سنة 1985، ص13.

* يرى Tinbergen أن تحرير التجارة بين مجموعة من الدول هو وسيلة لتحقيق عامل تساوي أسعار عناصر الإنتاج في حالة توفر مجموعة من الشروط منها : المنافسة الكاملة، اختفاء عنصر تبديل أو انعكاس كثافة عناصر الإنتاج، تشابه أنماط الطلب العالمي، غياب عنصر نفقات النقل، تشابه دوال الإنتاج عالميا.

3- عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، "الاقتصاد الدولي"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999، ص217.

4- جون وليامسون وآخرون، "التكامل النقدي العربي، المبررات- المشاكل- الوسائل"، الطبعة الثالثة، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، سنة1987م، ص 41.

5- بوكساني رشيد، "مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي المغاربي"، الندوة العلمية الدولية حول "التكامل الاقتصادي العربي كأداة لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوربية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 8-9 ماي 2004م. ص03.

6- اسماعيل عبد الرحيم شلبي،" التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية"، مطبوعات الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، من دون سنة طبع، ص ص:41-44.
7- حربي محمد عيسى عريقات، "مبادئ الاقتصاد: التحليل الكلي"، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، سنة 2006، ص: 306.
8- سمير محمد عبد العزيز، "التكتلات الاقتصادي الإقليمية في عصر العولمة" الطبعة الأولى، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية ، سنة2001م. ص ص: 66-67.
9- نزيه عبد المقصود محمد مبروك، "التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية"، دار الفكر الجامعي للنشر، الإسكندرية، سنة2007م، ص 35.
10- يوكساني رشيد، " مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي المغاربي"، مرجع سبق ذكره، ص:03.
11- محمد هشام خواجكية، "التكتلات الاقتصادية الدولية"، مديرية المطبوعات الجامعية، جامعة حلب، 1972م. ص120.
12-موريس شيف ول، الن ونتر، التكامل الإقليمي والتنمية، ترجمة كوميت للتصميم الفني، مركز معلومات قراءة الشرق الأوسط، مصر، 2003، ص:191.
13- إسماعيل عبد الرحيم شلبي، "التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية"، مطبوعات الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، من دون سنة طبع، ص ص: 54- 56.
14-أشرف إبراهيم عطية، التكامل الاقتصادي الدولي والتنمية الاقتصادية، دراسة نظرية وتطبيقية" رسالة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، 2001م، ص: 540.
* تسمى كذلك : بمنطقة التجارة التفضيلية أو منطقة التفضيل الجزئي.
15- عبد المطلب عبد الحميد، "السوق العربية المشتركة الواقع و المستقبل في الألفية"، مجموعة النيل العربية، القاهرة، سنة 2003م، ص:13.
16- زينب حسين عوض الله، "الاقتصاد الدولي"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2004، ص:299.
17- محمد سيد عابد، "التجارة الدولية"، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر،2001 م، ص:157.
18-محمد عبد العزيز عجيمية، "الاقتصاد الدولي"، دار الجامعة المصري، الإسكندرية، سنة 1978م، ص: 144.
19- حربي محمد عيسى عريقات، "مبادئ الاقتصاد: التحليل الكلي"، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، سنة 2006، ص:306.
20- أحمد جامع و عبد السلام عوض الله، "دروس في العلاقات الاقتصادية الدولية"، درا النهضة العربية، القاهرة، سنة1993م، ص38.
21- أحمد الغندور، "الاندماج الاقتصادي العربي"، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1970 م، ص34.
22- دومنيك سلفاتور، "الاقتصاد الدولي"، ترجمة محمد رضا علي العدل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 1993م، ص99 .
23-أحمد الغندور، "الاندماج الاقتصادي العربي"، مرجع سبق ذكره، ص34.
24- عبد المطلب عبد الحميد، "السوق العربية المشتركة، الواقع والمستقبل"، مجموعة النيل العربية، القاهرة، سنة 2003م، ص34.
25- بيلا بالاسا، "نظرية التكامل الاقتصادي"، ترجمة رشيد البراوي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1964م. ص137.
26- العواد محمد، "التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي"، بحوث دبلوماسية، العدد التسع، سنة 1995م. ص ص :33-34.
27- سامي عفيفي حاتم، التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق"، الكتاب الثاني، الدار المصرية اللبنانية، سنة2005م، ص ص:77-80.
28- أحمد علي دغيم، "السوق الأوربية المشتركة-حاضرها ومستقبلها"، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، سنة 1986م، ص ص: 13-14.
29- سامي عفيفي حاتم، "أوربا الموحدة 1992 وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي الغربي"، شركة النصر للطباعة والنشر، القاهرة ، سنة 1993م، ص44.
30- سمير محمد عبد العزيز، "التكتلات الاقتصادية الإقليمية في ظل العولمة" الطبعة الأولى، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، سنة 2001م، ص168.
31- محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010 ،ص66.
- L'Europe en chiffres, l'annuaire d'Eurostat, 2010, 32pp : 478 – 480.
33- محمد محمود الإمام، "التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق"، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، سنة 2000م، ص278.
- Nicholas C. Boltas, "The Common Agricultural 34 Policy : Past, Present and Furure", working paper prepared for presentation at the ECSA sixth

Biennial international conference in Pittsburgh, Pennsylvania, USA, Jun 2-5, 1999, P. 02.
- Henrik Zobbe ,"The Economic and Historical 35 Foundation of the Common Agricultural Policy in Europe", Working Paper prepared for presentation at the Fourth European Historical Economics Society Conference, Merton College, Oxford, U.K, September 2001, P. 05.
- Michel Deppler, "Au delà de l'intégration", 36 Revue de Finance et Développement, Volume 41, N°=2, Washington, Juin 2004, pp : 9-12.

37- حامد فاروقي، " اليورو يبلغ الخامسة من العمر"، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 41، العدد 2 جوان ، سنة 2004، ص15 .
38- تيتو بويري، "مواطنون جدد، حدود قديمة"، مجلة التمويل والتنمية، جوان 2004 ، ص36 .
39- ريني ويبر، استونيا في طريق الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، مجلة التمويل والتنمية، المجلد رقم 37 ، العدد3 ، سبتمبر 2000 م، ص2 .
40- مآكس ويل واتسن، " أوروبا الوسطى والشرقية من المرحلة الانتقالية إلى العضوية في الاتحاد الأوروبي"، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 37 ، العدد3 ، سبتمبر 2002 ، ص23 .